

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٩٧

الثلاثاء، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد صان لي
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

1544651 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السفير رومان أويارزون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أعطى الكلمة الآن للسفير أويارثون مارتشيسي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم لمجلس الأمن إحاطة إعلامية بشأن بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس في هذه القاعة في حزيران/يونيه) انظر (S/PV.7463، أعتقد أن أهم التطورات التي حصلت كانت، بدون شك، زيادة عدد أقسى أعمال العنف التي يرتكبها الإرهابيون في كل مناطق العالم تقريبا.

لقد بدأت إحاطتي الإعلامية بهذه المقدمة لأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمثل حجر الزاوية لنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، وبالرغم من قوة القرار، لا شك أنه في مناطق معينة، بما في ذلك الشرق الأوسط، أثبتت الأحداث أنها لم تكن متوقعة. وتلقينا معلومات من منظمات مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) تشير إلى محاولات تقوم بها بلدان مختلفة لتهريب المواد النووية.

ويشكل عدم الانتشار ظاهرة تعكس تحديا عالمياً، ولذلك السبب يجب أن تكون الاستجابة على نطاق عالمي كامل. وأعتقد أننا جميعا متفقون على فكرة أن من الأمور الأقل تكلفة من الناحية الاقتصادية والأكثر أمانا إلى حد كبير الاستثمار في الوقاية بدلا من العلاج. ولذلك السبب سأقترح في هذه الإحاطة الإعلامية أننا إذا عملنا جميعا معا فإننا، بنهاية العملية التي تتوج العام المقبل باستعراض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) سنتخذ قرارا أكثر فعالية سيمنع حقا وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول.

وسأناقش الآن أنشطة لجنة ١٥٤٠ في المجالات الأربعة لأعمالها.

والمجال الأول هو التنفيذ. و ”التنفيذ“ لفظة استوردتها اللغة الإسبانية من اللغة الإنكليزية، وهي الآن تعتبر إسبانية. والتنفيذ يعني بشكل أساسي التفاعل مع اللجنة. ويجب أن تتلقى اللجنة التقارير الوطنية والمعلومات من الدول بصورة منتظمة. وعلى النحو الأمثل، ينبغي أن تتلقى اللجنة خطط عمل طوعية. وبعبارة أخرى، فإن التنفيذ يعني التفاعل بين لجنة ١٥٤٠ والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتفيد المؤشرات الأولية في الآونة الأخيرة بأن التنفيذ جار على قدم وساق ولكن بشكل متفاوت، من الناحية المواضيعية والجغرافية على السواء. فمن الناحية الجغرافية، لم يكن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) متساويا في جميع مناطق العالم؛ ومن الناحية المواضيعية، لا تزال هناك أوجه قصور في الرقابة على الصادرات، على سبيل المثال لا الحصر.

وسمعني الأعضاء أقول في أكثر من مناسبة إن هدفي بصفتي رئيس لجنة ١٥٤٠ هو تحقيق التطبيق العالمي للقرار. وسيتطلب ذلك بشكل أساسي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم خططها ومشاريعها. بيد أنه لا يزال هناك ١٧دولة لم تقدم خططها بعد. وإني لعلى ثقة بأننا، خلال العام المقبل، سنحقق هدفنا.

وأحد العناصر الأساسية للتنفيذ تدريب الخبراء الوطنيين المسؤولين عن التنفيذ السليم للقرار. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أهمية العمل الذي اضطلعت به في الفترة المشمولة بالتقرير البعثة الصينية، التي عقدت في شيكاغو دورة تدريبية لجميع خبراء لجنة ١٥٤٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكان لي شرف حضور تلك المناسبة وافتتاحها. كما أنوه بالجهود التي تبذلها شيلي لاستضافة دورة تدريبية مماثلة لبلدان أمريكا اللاتينية في العام المقبل.

والمجال الثاني لأعمال لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو تقديم المساعدة. ويعني تقديم المساعدة بشكل أساسي المساعدة في تدريب الدول التي لا تتوفر لديها الوسائل أو الخبرة اللازمة لتنفيذ القرار على النحو المناسب. وللأسف، فإنني مضطر للإقرار بأن جهودنا، في هذا المجال، لم تتمتع بنجاحها الواجب لأننا لم نكن دائما بالمهارة الكافية للمواءمة بين الجهات المانحة والدول المتلقية من أجل إنشاء آليات أكثر فعالية للمساعدة. ولذلك السبب، أعتزم تعميق النهج الإقليمي نحو تقديم المساعدة. وفي ذلك الصدد، آمل أن أحضر المؤتمر المهم للغاية الذي يعقده الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في آذار/مارس. ٢٠١٦

ويشمل المجال الثالث لأعمال اللجنة تعاونها مع المنظمات الإقليمية، وهي كثيرة. وسأحاول الإيجاز. ونعمل أيضا بشكل جيد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ذلك الصدد، كان أهم الأحداث التي حصلت في الفترة المشمولة بالتقرير مشاركة ممثلين للجنة ١٥٤٠في عملية متعلقة بأمن النقل البحري للمواد النووية نظمها المغرب وإسبانيا، بالتعاون مع الوكالة. ونواصل العمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بطبيعة الحال بشأن مسألة المواد الكيميائية والبيولوجية. وأبرز على وجه الخصوص أهمية الجهود المتميزة التي يبذلها الأردن لتنظيم اجتماع يعقد في عمان في حزيران/يونيه وكللت هذه الجهود بنجاح كبير.

وأود أن أشير إلى ثلاث منظمات تتسم بأهمية خاصة. والمنظمة الأولى هي منظمة الجمارك العالمية. ولا شك أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يسعى لوضع ضوابط جمركية لمنع الاتجار غير المشروع بجميع أنواع المواد المحظورة. والمنظمة الثانية هي الإنتربول، التي يمكن أن تقدم لنا الإنذار المبكر والمعلومات عن الاتجار غير المشروع عبر الحدود. والمنظمة الثالثة هي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. فالجوانب المالية للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هامة للغاية، وكذلك إعاقة قدرة الجهات من غير الدول على استغلال مصادر التمويل غير المشروع.

ومن المنظمات الأخرى الهامة للغاية الاتحاد الأفريقي، الذي يضطلع بدور بالغ الأهمية في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على غرار ما تفعله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أحرزت تقدما كبيرا في تعيين جهات اتصال معنية بالقرار ١٥٤٠. وأشير أيضا إلى أهمية الدور الذي تضطلع به في القارة الأمريكية منظمة الدول الأمريكية، التي اقترحت إنشاء وظيفة مدير للمشاريع ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠. وظل رئيس لجنة ١٥٤٠ على اتصال مع المنظمات الأخرى التي تعمل على منع الانتشار، بما في ذلك نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة موردي المواد النووية، التي نواصل معها عمليات متكررة لتبادل الآراء. ومن البديهي أننا في إطار منظومة الأمم المتحدة نعمل بشكل وثيق للغاية مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأحد المجالات الأخرى لأعمال اللجنة هو الشفافية والتوعية. وفيما يتعلق بالشفافية، من الأهمية بمكان التأكيد على أن أحد الجوانب الهامة لأعمال اللجنة هو ضمان أن تدرك بوضوح الصناعات التي تنتج أنواع المواد المختلفة الأخطار التي ينطوي عليها صنع مواد معينة يمكن تحويلها إلى عناصر لإنتاج الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.

وفي هذا السياق، ننوه باستمرار التعاون الهام بين ألمانيا وعملية فيسبادن، التي أتيحت فيها للمشاركين الفرصة لتبادل الآراء والأفكار بشأن أفضل السبل لتبادل عمليات الرقابة مع القطاع الصناعي لكفالة ألا تستخدم منتجات هذا القطاع في صنع أسلحة الدمار الشامل.

كما أؤكد على أهمية التواصل مع البرلمانيين.

وفي نهاية المطاف، يتخذ مجلس الأمن القرارات، وتكون البرلمانات الوطنية ملزمة بتنفيذها. ومع ذلك، من المهم أن يكون هناك تبادل سلس للمعلومات والخبرات بين لجنة ١٥٤٠ والبرلمانات الوطنية، من أجل فهم أوجه القصور والنجاحات، والمجالات التي يقتضي تعزيزها بغية كفالة تنفيذ هذا القرار بمزيد من الفعالية.

وفي السنة المقبلة، نبدأ العد التنازلي الهام، بدءا من ١ كانون الثاني/يناير وعلى مدى الأشهر الاثني عشر التي تليه، وانتهاء بالاستعراض الشامل للجنة ١٥٤٠. ولقد كان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قفزة نوعية جديدة وأساسية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومرّ ما يكفي من الوقت منذ عام ٢٠٠٤ حتى يتسنى لنا رؤية إنجازاتها وأوجه قصورها، ووقعت أحداث كثيرة خلال هذا الوقت دفعتنا إلى العمل بصورة أكثر فعالية.

وأود أن أستعرض حالة عملية. على افتراض أنه في بلد ما وفي منطقة ما من مناطق العالم - فلنقل في بلد غير قادر للأسف على التحكم الكامل بحدوده - استطاعت جهة فاعلة من غير الدول إنتاج سلاح من أسلحة الدمار الشامل. لعلّه لا يكون سلاحا نوويا، وإنما يمكنه أن يكون سلاحا كيميائيا أو بيولوجيا. وبصفتي رئيسا للجنة ١٥٤٠، أسأل أولا عن مكمن تقصيرنا. ما هو الشيء الذي لم نفعله حتى سمح بأن يحدث ذلك؟ أعقد من ثم اجتماعا للجنة وأقول لجميع خبرائنا، حسنا، علينا أن نعمل معا لكفالة عدم حدوث ذلك مرة أخرى. وبصفتي رئيسا للجنة وممثلا لإسبانيا، أقول ذلك بغية التركيز باتجاه الاستعراض الشامل، الذي آمل بنهايته، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أن نكون قادرين على اعتماد مشروع قرار يكون أكثر فعالية في مكافحة أسلحة الدمار الشامل، ويكفل عدم وقوعها في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، الأمر الذي أعلم أنه هدف يتشاطره كل عضو في الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، هذا هو العمل الذي علينا أن نقوم به كلنا معا. وتحسين نظام عدم الانتشار أمر مكلف، إلا أن تجربة التعامل مع نتائج الأفعال أو محاولة الأفعال التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل هي أكثر تكلفة. أعتقد أن هذا واضح. ومع ذلك، أود أن أختم بالتأكيد على الجهود التي تبذلها جميع البلدان بهدف دعم القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لا سيما تلك التي تساهم في الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي، الذي يديره مكتب شؤون نزع السلاح. وتعرب اللجنة عن امتنانها للدعم الذي يحظى به المكتب في هذا الصدد، وخاصة بالنسبة إلى الموارد التي تساهم بها الولايات المتحدة، وكازاخستان، وجمهورية كوريا، والاتحاد الأوروبي. فمن دونها، لن تكون اللجنة قادرة على تأدية وظيفتها بشكل فعال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير أويارثون على إحاطته الاعلامية، وعلى قيادته، بكل ما في الكلمة من معنى، لهذه المسألة طوال العام الماضي. إن حماسته ومعرفته للموضوع، الأمر الذي يُحدث الفرق كله بالنسبة إلى رؤساء هذه اللجان، موضع إعجاب، وقد تعلمنا الكثير.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة اليوم بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والسفير أويارثون مارشيسي على إحاطته الاعلامية.

إن عام ٢٠١٥ كان للأسف عاما آخر اتصف بتصاعد أعمال العنف على نحو مفرط من جانب الإرهابيين في أنحاء العالم كافة. والتقارير التي تفيد بأن جهات فاعلة غير حكومية استخدمت أسلحة كيميائية ضد الناس في الشرق الأوسط أكثر مدعاة للقلق. فهي تثبت أن المجتمع الدولي يجب أن يفعل المزيد لمنع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من الوقوع في أيدي الإرهابيين. والبيان الرئاسي الذي صدر في العام الماضي (S/PRST/2014/7) أكد من جديد أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ووضع مبادئ توجيهية واضحة تتعلق بأعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في المستقبل.

وتعتقد ليتوانيا أنه أثناء الاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لوضع استراتيجية محددة ترمي إلى تنفيذ القرار تنفيذا كاملا وشاملا. وينبغي أيضا استكشاف المزيد من أوجه التآزر بين هيئات المجلس الفرعية ذات الصلة وتحسين المساعدة المقدّمة إلى الدول الأعضاء. وترى ليتوانيا أيضا أن اللجنة ينبغي أن تعزز تنسيق عملها المتعلق بعدم الانتشار مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. كما ينبغي للجنة أن تشارك بنشاط أكبر مع المجتمع المدني، وقطاع الصناعة والقطاع الخاص، وأخذ خبراتها ذات الصلة في الاعتبار.

لقد أعاد مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ في لاهاي التأكيد مرة أخرى على هدفه الرئيسي، ألا وهو تعزيز الأمن النووي، ومنع الجهات الفاعلة غير الحكومية من الحصول على المواد النووية. وتواصل ليتوانيا تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالإرهاب النووي في إطار مؤتمري قمة الأمن النووي في سول ولاهاي، من خلال بناء قدراتها الوطنية وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل التصدي للإتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى. وبغية التحضير لمؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في واشنطن العاصمة عام ٢٠١٦، عقدت ليتوانيا هذا الصيف اجتماعا رفيع المستوى لمدة أربعة أيام في فيلنيوس. وما زال مركز التميز للأمن النووي الذي أنشأناه كمركز وطني للتدريب وبناء القدرات يواصل توسيع نطاق تواصله الاقليمي والدولي، واستضافة حلقات دراسية مواضيعية وطنية وإقليمية ودولية، والقيام بزيارات دراسية.

وتود ليتوانيا أن تؤكد على ضرورة الابلاغ العالمي والشامل بموجب القرار، بهدف تحديد التحديات التي قد تواجهها الدول أثناء تنفيذه. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها إسبانيا لمساعدة الدول التي لم تقدم تقاريرها الأولية على تقديمها إلى اللجنة. ولقد أُحرز بعض التقدم في هذا الصدد عام ٢٠١٥، على الرغم من أن ١٧ دولة لا يزال يتعين عليها أن تقدّم تقاريرها الأولية. وبغية تنفيذ أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا فعالا، ينبغي للجنة وفريق خبرائها أن يواصلا ممارسة زيارة الدول الأعضاء، وخصوصا التي لم تقدّم تقاريرها، فضلا عن مشاركتهما الفعالة في الأحداث المتعلقة بعدم الانتشار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التفاعل المباشر قد أثبت أنه مفيد جدا في مساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ القرار.

وخلال الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦، ينبغي أن تبحث اللجنة في الخيارات المستقبلية لزيادة تعزيز دورها في تبادل المعلومات، بغية تيسير التوفيق بين طلبات المساعدة وتوافر المساعدة. كما ينبغي أن تعمل على توسيع قاعدتها المتعلقة بمقدمي المساعدات، التي ينبغي أن تكون مفتوحة أمام جميع الذين يعربون عن الرغبة في إسهامهم في التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذا أمر هام بصورة خاصة لا سيما في مجال المراقبة من جانب الخبراء، حيث لا تزال هناك ثغرات عديدة. وتشجع ليتوانيا أيضا لجنة ١٥٤٠ على التفاعل على نحو أوثق مع لجان المجلس ذات الصلة وأفرقة خبرائها، من قبيل

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام (تنظيم داعش)، والقاعدة والأفراد، والجماعات، والمشاريع، والكيانات المرتبطين بها، بهدف الاستفادة من أوجه التآزر الممكنة أثناء التعامل مع المسائل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي بذلها السفير رومان أويارزون مارشيسي، بصفته رئيسا للجنة ١٥٤٠، وكذلك فريقه على عملهما الدؤوب والتزامهما بالتنفيذ الشامل والكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وبما أن هذه الجلسة هي الأخيرة التي يتلو فيها وفدي بيانا بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أود باسم ريموندا مورموكايتي، الممثلة الدائمة لليتوانيا، وباسم كامل فريقنا، أن أعرب عن تقديرنا للتعاون المثمر الذي حصل مع جميع أعضاء المجلس وأمانته، وأن أشكر الجميع على الدعم الذي تلقيناه خلال فترة عملنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سيكون لدي المزيد لأقوله في نهاية الجلسة المنعقدة اليوم حول كل عضو من الأعضاء المغادرين، ولكنني أود أن أشكر ليتوانيا على المساهمة الرئيسية التي قدّمتها خلال العامين الماضيين.

السيد **شريف** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية الشاملة، بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأثني على التزامه وقيادته.

تشكل الزيادة التي حصلت مجددا في ظاهرة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، والاستخدام المزعوم أو المثبت للأسلحة الكيميائية في بعض المناطق، ومحاولات الاتجار بالمواد النووية في عدة بلدان، أحد العوامل التي تظهر مخاطر حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بها. ومع ذلك، ولحسن الحظ، يسمح لنا القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، بالحد من تلك المخاطر، ويمنع حيازة الأطراف الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، ونظم إيصالها والمواد ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب تشاد بالتقدم الملحوظ المحرز في تنفيذ القرار، كما نستخلص من تقرير رئيس لجنة القرار ١٥٤٠. وقد أعدت أكثر من ٩٠ في المائة من الدول التقارير وقدمتها للجنة، التي انتهت من تنقيح تدابير التنفيذ التي تنطبق على جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣. وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة على أساليب الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ووضعت خطة عمل تركز على أربع مسائل، وهي بصدد تنفيذها.

ورغم كل ذلك التقدم الكبير، لا يزال ثمة عمل ينبغي القيام به من أجل التنفيذ الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولذلك، تشجع تشاد اللجنة على تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية المعنية. كما تشجع تشاد اللجنة أيضا على التواصل مع البرلمانيين وإشراكهم بوصفهم المسؤولين عن صياغة واعتماد التشريعات اللازمة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إننا نرحب بعقد مؤتمر البرلمانيين الأفارقة، في كوت ديفوار العام المقبل. وبالمثل، تثني تشاد على جهود التوعية التي تبذلها اللجنة مع المجتمع المدني، فضلا عن عقد حلقة دراسية جمعت ممثلي الصناعة في ألمانيا في إطار عملية فيسبادن. كما نحيي ونشجع المبادرة التي اتخذتها جمهورية كوريا والهند، اللتين أعلنتا بأنهما ستنظمان أنشطة مماثلة خلال عام ٢٠١٦.

ويجب على اللجنة كذلك تسليط الضوء على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، لأن العديد من الدول التي

لم تقدم بعد أول تقاريرها عن التنفيذ، تقع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يمكن لتعاون أكثر قوة مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، تعزيز الزخم في اتجاه التنفيذ الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشكل كبير.

ونحن في نهاية فترة عضويتنا في المجلس، ولأن هذه الجلسة هي على الأرجح آخر جلسة نعقدها هذا العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن وفد بلدي كله، لأشكر جميع الدول الأعضاء في المجلس، وموظفي الأمانة العامة على الدعم الذي لا يقدر بثمن، وفهمهم الواسع، الذي استفدنا منه خلال العامين الماضيين من عضويتنا في المجلس. ولم نتمكن خلال تلك الفترة من تحقيق كل ما كنا نود تحقيقه. لكن، بذلنا حسب استطاعتنا، كل جهد ممكن لتقديم إسهامنا المتواضع في العمل الجماعي للمجلس. وسعينا قدر الإمكان جنبا إلى جنب مع الأعضاء الأفارقة الآخرين في المجلس، إلى إسماع صوت أفريقيا في هذه الهيئة، الذي كان يسمع بالكاد.

إننا سعداء بخوض هذه التجربة للمرة الأولى، وسنحتفظ بذكريات جميلة للغاية منها. ونأمل أن يتمكن الأعضاء الأفارقة مستقبلا، بدعم ورعاية جميع أعضاء المجلس، من الحفاظ على الدينامية الجديدة التي صنعها ممثلو قارتنا داخل المجلس وتعزيزها. إن أفريقيا التي تستضيف أكثر من ٧٠ في المائة من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يمكن ويجب أن تشارك في البحث عن حلول للأزمات التي تعاني منها. وفي هذا الصدد، لا بد من أخذ آراء منظمتنا القارية، والاتحاد الأفريقي، المتعلقة بالسلم والأمن بعين الاعتبار، إذا أردنا حقا مساعدة أفريقيا.

وفي الختام، فإننا نثني على روح الانفتاح والتفاهم المتبادل التي غالبا ما مكنت أعضاء المجلس من العمل على أساس توافق الآراء، ونأمل أن يتواصل هذا الزخم. ولا يسعني أن أختتم من دون تهنئة الأعضاء الجدد في المجلس، وهم أوروغواي وأوكرانيا والسنغال ومصر واليابان على انتخابهم، وأتمنى لهم كل التوفيق والنجاح خلال ولايتهم. كما أود أن أثني على الأعضاء المنتهية فترة عضويتهم في المجلس، وهم الأردن وشيلي وليتوانيا ونيجيريا، على إسهامهم في عمل المجلس. وأتمنى لهم التوفيق في أنشطتهم المقبلة، ضمن هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وأخيرا، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئك وجميع أعضاء فريقك على القيادة والثقة بالنفس التي تديرون بها عمل المجلس، خلال رئاسة الولايات المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الصدد، أود أن أتمنى للجميع عيد ميلاد سعيد وسنة جديدة سعيدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأعود لممثل تشاد في وقت لاحق، لأنه تحدث عن أهمية وجود صوت أفريقي قوي في المجلس، وأود أن أقول له بأن صوته كان مسموعا للغاية، وقويا جدا، وكان دائما صوتا للكرامة، وبأننا سنفتقد ذلك الصوت. ولذلك، فإننا نأمل أن نسمع أخباره مستقبلا.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أيضا أن نشكر سفير إسبانيا أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونهنئه على قيادته النشطة لهذه اللجنة المهمة للغاية.

تأتي هذه الإحاطة الإعلامية في وقت مهم بالنسبة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بعد مرور ١٠ سنوات على اعتماد مجلس الأمن له بالإجماع، ونعتقد أننا يمكن القول بأننا قد حققنا بعض التقدم، مع الأخذ في الاعتبار أنه يشكل ركيزة هامة لمختلف الصكوك المستندة إلى المعاهدات، ويعالج مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد اعترفت الحكومات على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية بأهمية كل من العمل الوطني، والتعاون الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونرحب

بتقديم أكثر من ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تقاريرها الوطنية عن تنفيذ هذا القرار، طواعية. ومن دواعي فخر نيوزيلندا، دعم الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تنفيذ هذا القرار في جميع أنحاء المحيط الهادي، حيث قمنا بتمويل مساعدة الخبراء لفائدة دول المحيط الهادئ، لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها. وقدمنا أيضا المساعدة فيما يخص صياغة تشريعات مكافحة الإرهاب.

إننا نؤيد استعراض اللجنة الشامل للقرار. وقد حان الوقت لتقييم جهودنا على مدى العقد الماضي، وتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين تنفيذ هذا القرار من أجل دعم أمننا الجماعي بشكل أفضل. وقد جمع فريق الخبراء قدرا هائلا من البيانات التي تؤكد مدى التنفيذ الناجح للقرار. ويمكننا استخدام البيانات لكشف وتيرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديد المخاطر بشكل أفضل. إننا نثني على العمل الشاق الذي اضطلع به الخبراء، ونشجعهم على مواصلة الحوار المباشر والتواصل مع الدول. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك العبء الملقى على عاتق الدول الصغيرة، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتنفيذ هذا الإطار القانوني المعقد.

ونحن حريصون على استكشاف حلول عملية، لا سيما بالنسبة للدول التي لا تنتج أو تخزن المواد ذات الصلة، مع احترامالطابع الملزمة قانونا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتسليم بأهمية عدم ترك ثغرات. وباختصار، فإن تنفيذ القرار عبء كبير على البلدان الصغيرة ذات الإدارات الصغيرة. ونشدد أيضا على أهمية العمل من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونرحب بتعاون فريق الخبراء مع منتدى جزر المحيط الهادئ في هذا الصدد.

وتتطلع نيوزيلندا إلى العمل بصورة بناءة مع سائر أعضاء المجلس، حتى يمكن استخدام الاستعراض الشامل من أجل تحديث وتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أظهرت الهجمات الكيميائية في سورية، على مدى العامين الماضيين، بجلاء أن الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، محدق بنا اليوم مثلما كان قبل عقد من الزمن، بل أكثر. وفي نهاية المطاف، لا يمكننا حماية أمننا الجماعي إلا بالقضاء التام على هذه الأسلحة، إلى جانب تطبيق جميع الدول الأعضاء المستمر لتدابير التحقق الصارمة.

السيدة قعوار (الأردن): سيدتي الرئيسة، بداية أتقدم بالشكر إلى رئيس اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سعادة المندوب الدائم لإسبانيا، على هذه الإحاطة الشاملة. كما أثمن الجهود المضنية التي يبذلها السفير رومان وطاقمه في قيادة ودفع أعمال هذه اللجنة، وعلى قيامهم بعمل هائل وجيد جدا. وفي الآونة الأخيرة، رأينا نشاطا ملحوظا؛ وأود أن أقول أن هذا العمل يتزامن مع أعمال الاستعراض الشامل الذي تجريه اللجنة.

شهدنا في الآونة الأخيرة تزايدا في الأعمال الإرهابية المأساوية في مختلف بقاع العالم، امتدادا من الشرق الأوسط ومرورا بأفريقيا واوروبا وغيرها. ولاحظنا استخدام المنظمات الإرهابية لسبل مبتكرة في التخطيط والتنفيذ، وإصرارا من تلك الجماعات الإرهابية على إزهاق أرواح المدنيين وبث الدمار بأكبر قدر ممكن. وللأسف، نحن نعلم أن هذه ليست النهاية لكن علينا أن نتوقع الأسوأ من الآن. فهذه المنظمات الإرهابية ونمو قدراتها العسكرية ومصادر تمويلها وسيطرتها على مناطق شاسعة في بعض الدول يجعل خطر استخدامها للأسلحة غير التقليدية سواء النووية أو الكيمائية أو البيولوجية خطرا كارثيا يستوجب منا جميعا بذل الوسع للحؤول دون وصولهم لهذه الأسلحة أو مواد تصنيعها ومنع انتشارها، الأمر الذي يلفت انتباهنا مجددا إلى الأهمية البالغة والمسؤولية التي تقع على عاتق الدول جميعا للامتثال الكلي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). هذا القرار الذي يعد الركيزة الأهم وحجر الأساس في هيكلة نظام منع الانتشار.

خطا الأردن خطوات ملموسة في مجال الامتثال للقرار ١٥٤٠(٢٠٠٤)، فقد قام بسن جملة من القوانين الوطنية المناسبة، وإنفاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط على المستوى الوطني ترمي إلى مراقبة الصادرات ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. كما أشير إلى أن الأردن تقدم خلال عضويته في مجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع فريق الخبراء، بتقريره الوطني الثالث عن تطبيق القرار. كما لا يفوتني التنويه إلى ورشة العمل العربية الإقليمية التي

استضافتها العاصمة، عمان، في مطلع حزيران/يونيه من العام الجاري حول تطبيق القرار، وقد أشار إليها السفير الإسباني. وقد تمت بتنظيم مشكور من مكتب شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة، وشاركت فيها ١٧ دولة عربية وممثلون عن الدول المانحة وعن اللجنة وعن فريق الخبراء التابع للجنة، وعن ١١ منظمة إقليمية ودولية بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد وفرت الورشة أرضية مناسبة لتبادل الآراء ووجهات النظر وسبل التخطيط ووضع خارطة للأولويات والصعوبات العملية المحتملة أثناء تنفيذ القرار، وطرق التغلب عليها. كما جسدت الورشة مثالا عمليا للتعاون المتوخى بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات بناء قدراتها الوطنية. وما هذه الورشة إلا دليل آخر على التزام الأردن بتطبيق القرار ودعم أعمال اللجنة.

نقدر جهود اللجنة وفريق الخبراء في مجال تيسير المساعدة، ونتطلع إلى توفير هذا الدور بشكل أكبر خلال الأعوام المقبلة.

ونحث فريق الخبراء على إيلاء موضوع تيسير المساعدات وبناء قدرات الدول حيزا أوفى، والنظر في تحفيز المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على تقديم الدعم اللازم للدول، أخذا بعين الاعتبار أن العديد من الدول تنقصها الأدوات اللازمة للتطبيق الأمثل للقرار على الرغم من رغبتها في ذلك، وبأن التحديات الأمنية الراهنة تفرض عليها محددات.

إن عملية الاستعراض الشامل التي يقودها السفير رومان بشأن تطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تشكل مفصلا هاما في تقييم الخطوات المستقبلية اللازم اتخاذها من قبل المجلس. فعملية المراجعة الذاتية هذه، ستوفر لنا جميعا كمّا مقدرا من المعلومات والبيانات اللازمة لتحسين تطبيق القرار وبناء قدرات الدول. وعليه، يؤكد الأردن دعمه لهذه العملية الشاملة، ويتطلع للانخراط معكم عن كثب فيها خلال العام المقبل، والعمل على إنجاح مساعيكم الرامية إلى تعميق المشاورات مع القطاع الأكاديمي والدول الأعضاء.

(تكلمت بالإنكليزية)

لن أقول أن هذه هي آخر جلسة للأردن بالمجلس، فقد يكون هناك تصويت. كما لن أقول إني حاولت أن أكون ممثلة قسرية للعالم العربي، لأن الجميع هنا سمعني بوضوح من دون أن احتاج إلى رفع صوتي. وللأسف، فإن العالم العربي ظل حاضرا باستمرار في المجلس للأسباب الخطأ. ومع ذلك، فقد حاولنا دائما تمثيل الجزء الذي ننتمي إليه من العالم بقدر كبير من الحماس والتفاني. وأشكركم، السيدة الرئيسة، على كل ما قمتم به، وعلى ما قدمتموه من دعم. وأشكر كذلك جميع زملائي، الممثلين الدائمين الجالسين حول هذه الطاولة، المغادرين منهم والباقين – ولا سيما الباقين بصفة دائمة، حيث سنأتي لمقابلتكم طوال العام. وباسم الأردن، لكم مني جزيل الشكر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة الأردن على بيانها، وكذلك على قيادتها. فأنا لا أعرف أي دور أكثر صعوبة من أن تتعرض لضغوط الدفع والجذب تجاه مسائل ذات اتجاهات عديدة جدا كما تعرضت هي. وقد أضطلعت السفيرة بمهمة هائلة، وبرصانة لا تصدق وقد كان ذلك دائما مصحوبا بوضع اعتبار كبير لغير الممثلين في قاعة مجلس الأمن. وقد تشرف جميع من كانت له فرصة العمل معها من بيننا شرفا كبيرا. فنحن نشكر السفيرة.

السيد صان لي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية. ونقدر العمل الكبير الذي قدمه هو وفريقه.

لقد عملت الجهود المشتركة للّجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء، على تمكين اللجنة من القيام بعملها بطريقة منظمة بشأن مسائل مثل تنفيذ القرار، والتعاون الدولي، وبرامج المساعدة والاتصال الجماهيري، خلال الأشهر الستة الماضية. وفي المرحلة المقبلة من عمل اللجنة، ستحول تركيزها نحو الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، تقدم الصين عدة ملاحظات.

أولا، من الضروري إجراء استعراض شامل لتنفيذ القرار. ينبغي أن يركز الاستعراض على الأحكامه الأساسية للقرار وأن يستفيد بالكامل من الموارد والأدوات المتاحة للجنة لتعزيز عملية تحليل التنفيذ من أجل تحديد التقدم المحرز ونقاط الضعف، على حد سواء، وتوفير التوجيه للدول الأعضاء بهدف زيادة وعيها فيما يتعلق بعدم الانتشار، وتحسين قدرتها على منع انتشار الأسلحة.

ثانيا، من المهم التأكد من التفهم السليم للتوجه الرئيسي للقرار. فوفقا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يجب على جميع الدول الأعضاء منع أي جهة غير تابعة لدولة من صنع أو حيازة أو تجهيز أوتطوير أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وبخاصة لأغراض الإرهاب. فعملية الاستعراض الشامل ينبغي أن تتوقف على تلك الولاية الأساسية للقرار، وينبغي أن تتجنب توسيع إطار تفسير نطاق القرار، أو طرح مسائل حساسة ومعقدة أخرى لا تقع أصلا ضمن نطاقه.

ثالثا، من الأهمية بمكان الاستماع بعناية إلى آراء الدول الأعضاء وكفالة شفافية وانفتاح عملية الاستعراض. وقد لاحظت الصين خطة عمل اللجنة للاستعراض الشامل. وستجري المشاورات العام المقبل مع الدول الأعضاء. وترى الصين أنه ينبغي التقيد بمبدأ الشفافية في جميع مراحل العملية والاستماع إلى آراء عموم الأعضاء وأخذها في الاعتبار لتمكين عملية الاستعراض الشامل من تحقيق نتائجها المتوقعة.

رابعا، علينا أن نعزز على نحو فعال آلية المساعدة للجنة خلال عملية الاستعراض الشامل. فقد اضطلعت آلية المساعدة في الوقت الحاضر بدور معين ولكن يظل هناك مجال كبير لمزيد من التعزيز والتحسين. ومن خلال عملية الاستعراض الشامل، ينبغي اتخاذ تدابير محددة الأهداف لتعزيز دور أكبر للجنة في مجال تقديم المساعدة من أجل الوفاء بفعالية باحتياجات المساعدة للبلدان المعنية.

وتولي الصين أهمية كبيرة للدور الهام الذي تضطلع به لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء التابع لها. وقد شاركت الصين بنشاط في عمل اللجنة بطريقة بناءة. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز بناء القدرات في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، والمساعدة على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، استضافت الصين دورة تدريبية في أيلول/سبتمبر معنية بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمراكز التنسيق الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعززت الدورة التدريبية فهم المشاركين للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وخلفيته، وبالتالي ساعدت البلدان في جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ القرار على الصعيد الداخلي وفيما بين الدول على السواء. وستواصل الصين العمل مع جميع البلدان للإسهام في جهود عدم الانتشار على الصعيد الدولي.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر السفير أويارثون مارتشيسي شكرا جزيلا على قيادته الممتازة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكما أوضحت الإحاطة الإعلامية التي قدمها،

كان هذا العام حافلا لتلك الهيئة الهامة. كما أود أن أشيد بفريق الخبراء التابع للجنة ١٥٤٠ ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على العمل الدؤوب دعما للجنة.

إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جزء حاسم الأهمية من بنيان عدم الانتشار العالمي. إن خطر حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الإرهابيون، ا على مواد أسلحة الدمار الشامل – سواء كانت كيميائية أو بيولوجية أو نووية – لهو كابوس لنا جميعا. ومع رصد تنفيذ الدول للالتزامات الملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تتصدى لتلك المخاطر، تفي اللجنة بمهمة حاسمة الأهمية فيما يتعلق بعدم الانتشار. وهي بذلك تعمل بوصفها ضمانا هاما للسلم والأمن الدوليين. لذلك يصح أن نتخذ الوقت لاستعراض حالة التنفيذ على الصعيد العالمي بدقة وكذلك عمل وهياكل اللجنة نفسها.

تؤيد المملكة المتحدة عملية الاستعراض الشامل، التي تجري بالفعل، وتتطلع إلى تقديم التقرير النهائي عن هذا الموضوع إلى المجلس بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وستكون السنة المقبلة حافلة بالنسبة للجنة. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث مسائل.

أولاً، لم نحقق بعد عالمية تقديم التقارير، بالرغم من أن هناك نسبة عالية للامتثال في تقديم التقارير. إن تقديم تقرير أول إلى اللجنة هو أفضل السبل أمام بلد ما لبدء حوار مع اللجنة بشأن التنفيذ. إذ يتيح للجنة وخبرائها تسليط الضوء على الفجوات والمخاطر المحتملة والمساعدة في توفير مقدمي المساعدة المحتملين. وتقديم تقارير المتابعة وخطط العمل الوطنية وسيلة هامة من وسائل تبادل المعلومات وزيادة دعم التنفيذ. وسأكرر دعوة السفير أويارثون مارتشيسي إلى الدول المتبقية لتقديم تقرير أول عن التنفيذ. وإذا لم تكن تلك البلدان قد فعلت ذلك بعد، فإن عام ٢٠١٦ هو عام بدء هذا العمل.

ثانيا، إن قرار اللجنة التركيز على التنفيذ على الصعيد الإقليمي يؤتي ثماره بالفعل. وحققت الدورة التدريبية المعنية بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي عقدت مؤخرا في الصين لبلدان آسيا والمحيط الهادئ نجاحا كبيرا، ونتطلع إلى عقد مزيد من الدورات في المناطق الأخرى. لقد شرفت المملكة المتحدة بدعم تنظيم حلقة عمل إقليمية في شرق أفريقيا للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أيلول/سبتمبر لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والموارد الجديدة من الموظفين التي التزمت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية هي خطوة هامة أخرى لتعزيز الانخراط. وكثيرا ما تتقاسم البلدان المتجاورة في منطقة أوجه تشابه جغرافية وسياسية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبالتالي فإن توسيع نطاق النهج الإقليمية إزاء تقديم المساعدة والتدريب في إطار ذلك القرار يمكن أنيحسن وقايتنا بشكل عام من مخاطر الانتشار.

وأخيرا، فإن اللجنة يجب أن تواصل التوعية الاستباقية. إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو قرار تقني يشمل طائفة من المجالات المتخصصة. وينبغي أن تواصل اللجنة الاجتماع مع أوساط الخبراء في التخصصات العلمية ذات الصلة، بما في ذلك في الأوساط الأكاديمية وأوساط سن القوانين والأوساط الصناعية. وكما هو الحال دائماً في مجلس الأمن، فإن تلقي منظورات جديدة ومبتكرة بشأن مشكلة قديمة هو دائما سبيل موضع ترحيب لتحسين أعمالنا. كما يعد الانخراط المباشر مع الدول أمرا هاما. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر في سبل تعزيز عمل اللجنة من خلال الاستعراض الشامل، بما في ذلك من خلال رصد التنفيذ ومواءمة المساعدات والتوعية. ونتطلع إلى عقد الجلسات العامة التي يخطط لها السفير أويارثون مارتشيسي من أجل تيسير ذلك الحوار.

وفي الختام، المملكة المتحدة ملتزمة بالخطة الوقائية بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والتدابير التي اتخذتها الدول اليوم بشأن مواد أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن التمويل وضوابط التصدير ستحد بشكل مباشر من الخطر الذي يشكله انتشار تلك المواد إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي ظل تطور تهديد تلك الجهات الفاعلة من غير الدول، يجب أن نواصل العمل معا لتعزيز أمننا الجماعي من خلال تلك اللجان.

وختاما، أود، في كلمة وداعية، أن أعرب في إيجاز عن الشكر للأردن، تشاد، شيلي، ليتوانيا، نيجيريا على وجودها كخمسة أعضاء غير دائمين بارزين. وعلى المستوى الشخصي، سأذكرها دائما على أنها دائمة العضوية، حيث أنها كانت موجودة حينما انضممت لأول مرة إلى المجلس. ويحدوني الأمل في أن نجري تصويتا غدا، لكنني آمل كذلك ألا ندلي بأي تعليلات للتصويت، لأننا سنسعد جدا بنص لا يحتاج أحد إلى تقديم أي تعليلات بشأنه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أتطلع إلى أن يدوم الأمل في مجلس الأمن.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أويارثون مارتشيسي سفير إسبانيا بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته الإعلامية. وأثني عليه وعلى فريقه على المهارة والتفاني في المضي قدما بأعمال اللجنة. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للالتزام الثابت لفريق الخبراء ودعمه اللجنة والتعاون معها في تعزيز التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتؤكد ماليزيا من جديد رأيها بأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتنفيذه الفعال يظل عنصرا أساسيا من عناصر الهيكل العالمي لمكافحة التهديد الذي يشكله خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وما زلنا نعتقد أن إرساء التدابير والنظم الوقائية للتصدي لاحتمال الانتشار النووي والكيميائي أو البيولوجي هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، التي يجب أن تضطلع بدور قيادي في ذلك الصدد. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نشير إلى أن اللجنة قد سجلت زيادة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالامتثال لأحكام القرار. كما يسرنا أن نلاحظ أنه، من بين الدول الـ ١٧ التي لم تقدم التقارير، شرعت ثلاث دول في عام ٢٠١٥ في تقديم التقرير نتيجة للعمل الوثيق والمستمر من جانب اللجنة ورئيسها. ونعتقد أن ذلك يمثل تطورا إيجابيا، ونشجع اللجنة على مواصلة العمل مع الدول المتبقية، بهدف تحقيق التغطية العالمية.

ونتشاطر القلق الذي أبرزه الرئيس في إحاطته الإعلامية بأن النظام الحالي للقرار ١٥٤٠ لا يقدم على نحو كاف تدابير لمعالجة الادعاءات المتعلقة بحيازة أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات ذات الصلة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما الإرهابيون والجماعات المتطرفة المسلحة العنيفة.

ونؤمن بحقيقة التهديد الذي تمثله هذه الجماعات. وعليه، فإن من الضروري التركيز مجددا في ذلك الاتجاه إن أردنا أن يظل نظام القرار ١٥٤٠ هاما وفعالا. وفي رأينا أن إمكانية الاستثمار في أعمال اللجنة وإسهاماتها في أنشطة الهيئات الفرعية ذات الصلة في المجلس أمر يستحق النظر. وإن صعوبة التوفيق بين المساعدة ومقدميها المحتملين هي مسألة أخرى شدد عليها الرئيس أيضا. وبالنظر إلى القيود والقدرات المتنوعة لمقدمي الخدمات المسجلين، فإننا نرحب باتباع نُهج تعاونية مع أصحاب المصلحة بغرض التصدي لأوجه القصور في النظام الحالي بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة.

وتثني ماليزيا على اللجنة لتفاعلها وتعاونها المستمرين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن دعمنا وترحيبنا بتواصل اللجنة

مع منظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. ونرى أن هذه المشاركة الإيجابية والتعاون يؤديان إلى فهم أفضل بين جميع الأطراف المعنية، كما يؤديان في الوقت المناسب، إلى تنفيذ القرار بطريقة أكثر فعالية وجدوى .

وفي ذلك السياق، ترحب ماليزيا أيضا بانعقاد المؤتمر الرابع لعملية فايزبادن الصناعية مؤخرا بشأن مشاركة القطاع الخاص في وضع الضوابط التجارية الاستراتيجية تحت شعار ”توصيات من أجل وضع نُهج فعالة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)“ خلال يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في ألمانيا. وإذ نمضي قدما، نرى أن هناك مجالا لتوسيع نطاق المشاركة الشاملة بين عدة قطاعات، بمن في ذلك البرلمانيون والأوساط الأكاديمية، من بين جهات أخرى.

وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ستواصل ماليزيا تقديم المساعدة والعمل جنبا إلى جنب مع أعضاء اللجنة وفريق الخبراء بغرض تنفيذ خطة عمل الاستعراض. ونتطلع إلى المشاورات المقبلة مع الدول الأعضاء، ونأمل أن تمكّن مثل هذه المشاركة من تحقيق أوجه التآزر المحتملة في نُهج الأنشطة الرامية إلى توجيه الاستعراض في العام المقبل.

وفي يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، نظمت ماليزيا، بصفتها الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، اجتماع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. ونجح الاجتماع في تعزيز نظام القرار ١٥٤٠وتنفيذه بصورة فعالة، فضلا عن التوعية بعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في ذلك الصدد. ومن بين نتائج أخرى، أكد المشاركون مجددا التزامهم باستكمال وتعزيز الهيكل الدولي لمنع الانتشار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونشيد بفريق خبراء اللجنة لاضطلاعه بدور أساسي في ضمان نجاح الاجتماع.

ختاما، تؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٥٤٠ على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية لا يزال يمثّل حصنا منيعا ضد التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتكتسي فعاليته أيضا أهمية نسبية للتقدم المحرز في عمليات وضع سياسات دولية أخرى. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا تعوق النتيجة المخيبة للآمال لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ إحراز التقدم في التنفيذ الفعال لنظام القرار ١٥٤٠، وبوجه أعم، في جهود بناء القدرات في مجال الحد من التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نثني على السفير رومان أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتي تولّى رئاستها بفعالية وتفان بالغين.

وتكتسي الإحاطة الإعلامية الحالية أهمية خاصة لتناولها مسألة الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذا هو الاستعراض الثاني منذ اتخاذ القرار، ويجري في وقت أصبحت فيه التدابير والخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول لمنع الأطراف من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل أكثر أهمية من ذي قبل.

وتولي فنزويلا أهمية كبيرة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونود أن نعرب عن التزامنا الكامل بتعزيز النظام الدولي الواجب التطبيق على هذه المواد، عن طريق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الصكوك الملزمة قانونا والتدابير والضوابط ذات الصلة التي يمكن للدول اتخاذها على أساس طوعي بهدف التصدي لهذا التهديد الخطير. وكما ذكر رئيس اللجنة في تقريره، فقد ازدادت أعمال التطرف العنيف التي يرتكبها الإرهابيون في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وعليه، فإن من الأهمية

بمكان – في ظل الظروف الحالية – تنسيق التدابير على الصُعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية على نحو أوثق بهدف الاستجابة بصورة أشمل وأقوى لهذا التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي، فضلا عن تنسيق التدابير والضوابط التي يمكن أن تعتمدها الدول لمواجهة هذا التهديد الخطير.

ويؤكد بلدي مجددا رفضه القاطع لجميع الأعمال الإرهابية بجميع مظاهرها ولأي سبب كان وحيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. فهي تمثّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، يؤكد استخدام العوامل الكيميائية السامة من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من العراق وسوريا، ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ولذلك السبب فقد شددنا على أن القضاء على أسلحة الدمار الشامل هو أكثر الطرق فعالية لمنع الجماعات الإرهابية من حيازة تلك الأسلحة. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إجراء مفاوضات بحسن نية بهدف القضاء على ترساناتها من تلك الأسلحة لما فيه صالح السلام والأمن الدوليين.

وفنزويلا ملتزمة تماما بعملية الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وسنشارك بنشاط في جميع مراحل الاستعراض. ويتمثل الهدف وراء ذلك في أن يعتمد أكبر عدد ممكن من الدول على أساس طوعي أكبر مجموعة من التدابير والضوابط الرامية إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على مواد أسلحة الدمار الشامل أو نظم إيصالها أو تمويلها بغرض إنتاجها، أو نقلها أو التهديد باستخدامها . تحقيق لذلك الهدف، ينبغي أن تعزز اللجنة اتصالاتها على النحو الأمثل، إلى جانب تقديم المساعدة والمشورة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على البلدان التي ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدعم. ونشيد بالعمل الذي يقوم به رئيس اللجنة، بدعم من فريق الخبراء.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا والتزامنا الكاملين لأعمال اللجنة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمنع الجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل عبر التعاون فيما بين الدول الأعضاء والدعم المقدم من قبل المنظمات الدولية ذات الصلة.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها للتو عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على مدى ربع العام الماضي، فضلا عن ملاحظاته.

ويمثّل انتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية والنووية، إلى جانب خطر حصول الإرهابيين عليها مخاطر حقيقية، مثلما ذكّرنا السفير بذلك كما ينبغي. وتعني الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش في سوريا والعراق، والتي يبدو أنها لا تعترف بالحدود، أنه لا يمكننا استبعاد هذا الاحتمال.

لقد مثّل اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قبل ١١ عاما، خطوة حاسمة نحو منع تلك المخاطر عبر مطالبة الدول بواسطة قرار صادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير محددة للحيلولة دون حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة. ومنذ ذلك الحين كفل إنشاء لجنة القرار ١٥٤٠ الرصد المستمر لتنفيذ القرار، وشجع التعاون بين الدول الأعضاء في ذلك الكفاح. وقد شهدنا تقدما لا يمكن إنكاره في تنفيذ القرار على مدى السنوات الـ ١١ الماضية.

فأولا، اعتمدت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تدابير ترمي إلى إدماج أحكام القرار في تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك إبلاغ اللجنة بمثل هذه التدابير عن طريق تقارير التنفيذ.

وأثني على فريق الخبراء لما قدمه من تحليلات وجهود توعية لا غنى عنها من أجل عمل اللجنة.

ثانيا، نرى اليوم أن عددا متزايدا من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية قد اعتمدت استراتيجيات لتنفيذ أحكام القرار وتعزيزها. فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، قد عزز تنفيذ القرار منذ عام ٢٠٠٤؛ وجدد مجلس الشؤون الخارجية هذا الالتزام في تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي اعتمد قرارا بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يخصص ١,٥ مليون يورو من أجل الجهود الإقليمية لتنفيذ أحكامه.

وعلى الرغم من النجاح الذي لا يمكن إنكاره في السنوات الإحدى عشرة الماضية، لا يزال هناك عمل كثير. وبالنظر إلى التكنولوجيات الناشئة التي قد يتمكن الإرهابيون من استغلالها، يجب على جميع الدول الأعضاء مواصلة تعزيز ما لديها من ضوابط على التصدير ومراقبة الحدود، ومنع تمويل أسلحة الدمار الشامل وانتشارها وقمعهما، والتأكد من تأمين السلع والمواد الحساسة قدر الإمكان داخل أراضيها. ويجب أن يواجه الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار، الذي بدأته للتو لجنة القرار ١٥٤٠ وفقا للقرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، هذه التحديات.

وكما ذكرت من قبل، فإن التحليل الأولي الذي قدمه فريق الخبراء عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يظهر تحسنا في تنفيذ القرار، وهو أمر إيجابي للغاية. ومع ذلك، فإن التنفيذ متفاوت، حسب المنطقة ونوع العمل. ونأمل أن يساعد الاستعراض على تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن للجنة أن تركز جهودها عليها.

وفيما يتعلق بمسألة المساعدة، أود أن أؤكد للمجلس على التزام وفد بلدي، الذي ينسق الفريق العامل بشأن هذا الموضوع، بهدف تحسين كفاءة آلية المساعدة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أقول إن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة مخاطر وقوعها في أيدي الإرهابيين تجريان أيضا في محافل أخرى. وينبغي أن يمكن مؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في واشنطن العاصمة، في ربيع عام ٢٠١٦، من توطيد الإنجازات التي حققتها العملية التي بدأت في عام ٢٠١٠. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بذلك، لا سيما من حيث تأمين المصادر المشعة عالية الكثافة، حيث إن أي سرقة يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة للغاية.

وسوف يساعد المؤتمر الدولي الثاني بشأن الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المقرر إجراؤه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على تحديد خطة عمل الأمن النووي المقبلة للوكالة للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١. وسيعمل أيضا على تعزيز أمن المصادر المشعة. ويجب علينا أن نشدد على المشاركة على أوسع نطاق ممكن على المستوى الوزاري لضمان نجاح ذلك المؤتمر الهام.

ومرة أخرى، إن الخطر حقيقي. وتعبئة جميع طاقات المجتمع الدولي أمر ضروري لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع وقوعها في أيدي الإرهابيين.

وأخيرا، يشارككم وفد بلدي سلفا، سيدتي الرئيسة، ترديد الكلمات التي ستوجهونها لاحقا للأعضاء المنتهية ولايتهم. ولقد كان من دواعي السرور والشرف لنا أن نعمل مع الأردن، وتشاد، وشيلي، وليتوانيا، ونيجيريا – وقد رتبتهم أبجديا. وقد شهدنا سنتين مكثفتين بشكل خاص أثر خلالهما إسهام الأعضاء الخمسة حقا في تاريخ هذه المؤسسة الموقرة. وقد كنا نشطين للغاية، بل مفرطين النشاط في بعض الأحيان. ونود أن نشكرهم جميعا بإخلاص شديد.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، السفير رومان أويارثون مارتشيسي، على إحاطته الإعلامية، وبالثناء عليه كثيرا لقيادته الفعالة.

إن اعتماد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، قبل ١١ عاما تقريبا، أشار إلى عزم مجلس الأمن على الرد بحزم على التهديد الذي

يشكله انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، ووسائل إيصالها على السلم والأمن الدوليين. وبوصفه القرار الثاني للمجلس باللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة خارج السياق القطري، فقد وُصف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بجدارة باعتباره سد ثغرة في القانون الدولي بمعالجة المخاطر غير المقبولة من حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وفي حين أن المعاهدات الأساسية الثلاث بشأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تتصدي لقضايا عدم الانتشار، فمن الواضح أنها لا تأخذ في الاعتبار إمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. وهنا تكمن أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تكامله مع المعاهدات العالمية الثلاث بشأن أسلحة الدمار الشامل.

ونحن اليوم ندرك أن ظهور الجماعات المتطرفة قد أوجد شعورا بالإلحاح والضرورة لقيام المجتمع الدولي بالوقوف على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وسد الثغرات التي يمكن أن تستغلها تلك الجماعات للحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وكما أكد الرئيس عن حق في إحاطته الإعلامية، ما من دولة في مأمن من خطر هجوم الجهات الفاعلة من غير الدول بأحد أسلحة الدمار الشامل والآثار المترتبة عليه. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة نداء واضحا لنا لنواجه بنشاط أحد التحديات الأمنية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين. وتتطلب منا مواجهة هذا التحدي والأخطار الناشئة الأخرى التي تهدد السلام والأمن أن نعزز الامتثال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ونرحب بمشاركة اللجنة في أنشطة التوعية والشراكات الإقليمية، بما في ذلك التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية. ونشيد باللجنة لاعتماد نهج أصلي لتحسين مساعدتها للدول التي تواجه تحديات في الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويحدونا الأمل أن تسفر عن نتائج إيجابية في الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للقرار.

ويعد تقديم دورات تدريبية لنقاط الاتصال الوطنية للجنة ١٥٤٠ ابتكارا يستحق ثناء كبيرا. ووفقا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس، فقد عززت فهما لالتزامات الدول الأعضاء بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونعرب عن تقديرنا للصين لاستضافة الدورة التدريبية لنقاط الاتصال الوطنية للجنة ١٥٤٠ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر. كما نشكر شيلي لعرضها استضافة دورة بلدان أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٦.

ونرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم أداة قوية لمنع الانتشار الرأسي والأفقي لأسلحة الدمار الشامل. ومن شأن النجاح في هذا الاتجاه أن يعزز الشفافية في عدم الانتشار – الركيزة الثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستواصل نيجيريا دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم التي لا توجد فيها حاليا تلك المناطق، كما فعلنا في بليندابا.

ونحن إذ نواجه تحديات اليوم، يجب أن نعتمد نهجا استباقيا تنتج عنه استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة السبل المحتملة لحصول الجهات الفاعلة من غير الدول بشكل غير مشروع على الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية واستخدامها. ويجب أن نظل حذرين بشكل خاص بشأن التطورات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين. ويجب على الدول الأعضاء أن تواكب القضايا الناشئة وأن تظل مواكبة لها، وأن تحافظ على التزامها بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ونحن إذ نخرج من هذه القاعة المبجلة، أتذكر التعبير المجازي لشكسبير في مسرحيته ”كما تشاء“. فقد صور العالم، في المناجاة الفردية، بمرحلة يصبح فيها جميع الرجال والنساء مجرد ممثلين. فيقول إنهم يدخلون ويخرجون، ويؤدي كل منهم العديد من الأدوار. وأرى أننا جميعا إذ نغادر المجلس، فقد أدى خمسة منا بالفعل أدوارنا المختلفة. وأرى أن فريق نيجيريا قد أدى دوره، وإن كان بدعم من جميع الدول الأعضاء حول هذه الطاولة. وندعو الله أن يتوافر نفس القدر من الدعم لزملائنا من البلدان الجديدة التي ستدخل المجلس – الجهات الفاعلة في هذه المرحلة، فريق الممثلين الجدد في مجلس الأمن – وهم مصر، واليابان، والسنغال، وأوكرانيا، وأوروغواي.

وفي عالم يزداد اضطراباً بسبب النزاعات، فإن مجلس الأمن هو الهيئة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وتتطلع بقية العالم إليها بوصفها تمثّل ١٥ صوتاً من أصوات العقل. ويجد العالم ملاذه في هذه القاعة. ولهذا السبب، أريد أن أصدق بأن المجلس هو فرقة موسيقية تسعى على الدوام إلى عزف مقطوعة متآلفة الأصوات. أما من يؤلّف النغمات فهو أمر متروك للخيال، ولكن يجب عزف المقطوعة للتخفيف من معاناة العديد من الناس في حالات إنسانية متردية، أناس تركوا ديارهم دون ملاذ يلجأون إليهيه، ولا سرير ينامون عليه، ولا طعام يأكلونه. وهم يتطلعون إلى المجلس. وإنني أتمنى أن نقدّم دائماً العون الذي يحتاج إليه العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيجيريا على قيادتها في مجلس الأمن. وأود أن أقول إنني في السنتين اللتين مثلت فيهما بلدي في المجلس لاحظت أن السيدة أوغوو متى تحدّثت، ترك الجميع ما يقومون به واستمعوا إليها. وأتمنى لو أن عندي ما لديها. وأعتقد أنه سيتعين علي تناول نفس الطعام أو الشراب الذي تتناوله. إنها تشعّ حكمة لفريقها وزملائها. وقد كان هذا شرفاً عظيماً لي. وسأقول المزيد عن نيجيريا لدى اختتام الجلسة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الاتحاد الروسي عن امتنانه للممثل الدائم لإسبانيا، السيد رومان أويارثون مارتشيسي، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونود أن نشكره شخصياً وجميع أفراد الفريق الإسباني على قيادتهم الناجحة والمسؤولة لهيئة فرعية صعبة من هيئات المجلس هذا العام. ونتطلع إلى تعاون مثمر في المستقبل.

وننوّه بالعمل المهم والمفيد لفريق الخبراء ومنسقه، السيد تيرنس تايلور، الذي قدّم دعماً كبيراً لعمل اللجنة على أساس يومي. لقد شهد هذا العام بعض المناسبات التوعوية الرئيسية في أعمال اللجنة. وهذه المناسبات، بما في ذلك العقد الناجح للدورة التدريبية لجهات الاتصال المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتطوير التعاون مع الاتحاد الأفريقي لأغراض توظيف مقدمي المساعدة التقنية للدول الأفريقية، سوف تساعد في التنفيذ الفعال لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن المهم بشكل أساسي للجنة القرار ١٥٤٠ أن تتمكن بفعالية من القيام بدور المنسق الرئيسي للجهود الرامية إلى تنفيذ القرار وتحديد الأهداف والغايات من هذه المساعدة.

وما من شك في أن الهدف الرئيسي في عام ٢٠١٥ للهيئة الفرعية للمجلس كان التحضير للاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويهدف هذا الاستعراض إلى تحديد أوجه القصور الموجودة في جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها، وذلك من أجل تحسين القدرة على التنبؤ والطبيعة المنهجية للعمل وتعزيز التنسيق ضمن فريق الخبراء وإيجاد سبل لتحسين فعالية عمل اللجنة ككل. وحالياً، بالتعاون مع الدول الأعضاء والوكالات الدولية المتخصصة، وضعنا طرائق لإجراء

الاستعراض. وفي هذا الصدد، نأمل أن يجري كل العمل اللازم على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي وُضع في عام ٢٠٠٤ من قبل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، هو الوثيقة الدولية الرئيسية الشاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار. وتلزم جميع البلدان بإنشاء نظم فعالة للرقابة الوطنية لمنع وصول أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها والمواد المتصلة بها إلى الكيانات من غير الدول. وهذا أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى النزاعات الإقليمية العديدة التي يجري استغلالها من قبل العديد من المنظمات الإرهابية لمصالحها فيما تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقد تأكد ذلك، على سبيل المثال، جراء التحديات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية للعالم، والتحديات التي تطرحها المنظمات الإرهابية الأخرى في سورية والعراق.

إننا ضد المحاولات الرامية إلى التقليل من الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة أو تحويل جزء من مهامها إلى هياكل غير متخصصة وإقليمية، وإلى أوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية. ونرى أن هناك حاجة إلى أن نحدد بوضوح المجالات التي يمكن لهذه الهياكل أن تسهم فيها إسهاماً ملموساً في تحقيق أهداف وغايات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولكننا نشدد على أن المسؤولية الدولية والقانونية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن الهام هذا تتحملها الدول.

ومن جانبنا، فإننا نعتزم مواصلة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة. ونعوّل على التعاون البناء والمثمر من جميع الشركاء، لصالح التنفيذ الكامل قدر الإمكان لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بحيث لا يتسنى حصول الكيانات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. وفي ضوء تصاعد تهديد الإرهاب وخطر وقوع المواد السمية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل في أيدي كيانات من غير الدول، فإن الأهداف الواردة في القرار باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وإذا سمحتم لي، أود أن أعرب عن امتناننا للممثلين الدائمين لنيجيريا والأردن وليتوانيا وشيلي وتشاد.

السيد غيمولييكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. في البداية، نود أن نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية، التي تتضمن معلومات وثيقة الصلة.

وعلى غرار الوفود الأخرى، نشعر بالقلق إزاء إمكانية قيام جهات من غير الدول بصنع أو حيازة أو امتلاك أو تطوير أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، لا سيما للأغراض الإرهابية. ولذلك نتفق مع الفكرة الواردة في الإحاطة الإعلامية بأنه ينبغي للعالم أن يحول دون هجوم إرهابي مفاجئ، ولا سيما هجوم باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وتؤكد أنغولا، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، من جديد استعدادها للعمل مع اللجنة من أجل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للنظر في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونود أن نشيد بالعمل الذي يقوم به سفير إسبانيا في لجان مجلس الأمن المعنية بعدم الانتشار.

كان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) معلما بارزا أسهم بلدي في صياغته خلال فترة عضوية سابقة في مجلس الأمن. ونثمّن حقيقة أنه يتصدى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للتهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية إلى أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. وبعد مضي ١٢ عاماً تقريباً، لا يزال التهديد قائما، ومجرد فكرة أن تحصل الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل تشكل مصدر قلق بالغ. في هذه الفترة، تمكنّا من زيادة وعي المجتمع

الدولي إزاء التهديد الإرهابي والأخطار الجسيمة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تيسير التنفيذ والمساعدة والتعاون.

وبينما أحرزنا تقدما في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولذا نحن بحاجة إلى الاستفادة من الفرصة السياسية التي يطرحها عام ٢٠١٦، عند إجراء الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفقاً للفقرة ٣ من القرار ١٩٧٧ (٢٠١١).

ويطلب القرار الشيء نفسه من جميع الدول، غير أن البلدان متفاوتة ولا تطابق فيما بينها. ومن ناحية أخرى، أبلغت العديد من البلدان عن التدابير المتخذة، ولكننا نعلم أن اتخاذ التدابير لا يعني بالضرورة تنفيذ القرار بصورة سليمة. وتلك مسائل يتعين النظر فيها في الاستعراض الشامل.

فقد تغير التحدي الذي تصدى له القرار وقت اعتماده. وسيتعين على المجلس – في سياق الاستعراض الشامل – تقييم ما إذا كان ملائما أن يوافق على ولاية جديدة للجنة وفريق خبرائها، بحيث تعطيهما مزيدا من المرونة في العمل على نحو استباقي أكثر على سبيل المثال. وفي الواقع، فقد كشف تحليل أوّلي للبيانات عن وجود تفاوت في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بين مختلف المجموعات الإقليمية. وعليه، فإن من الضروري السماح بأداء دور استباقي وأكثر مرونة ومن شأنه أن يشمل التركيز على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بتقديم المساعدة والتعاون. ومن المهم أيضا التركيز على تمويل الانتشار، وهو موضوع لا يزال يتعين القيام بالكثير فيه.

وفي عام ٢٠١٦، ستستضيف شيلي دورة تدريبية لجهات التنسيق في المنطقة. وسنتولى، بالتعاون مع كولومبيا، مهمة وضع خطة عمل وطنية طوعية، فضلا عن استعراض الأقران. ونسقنا مؤخرا أيضا معتكفا للفريق العامل الأول بشأن الرصد الدولي والتنفيذ. وبالنسبة لنا، فإن الأمر يتعلق بالالتزام، ما دامت لتصرفات أي من الدول الأعضاء أثر على الأمن الجماعي، سواء عملت هذه الدول أم تقاعست عن العمل.

ونظرا لقرب انتهاء فترة عضوية شيلي في مجلس الأمن، بصفتها عضوا غير دائم خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ في غضون أيام قليلة، فإننا نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أولئك الذين آزرونا في جهودنا الرامية إلى الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر زملائي، الممثلين الدائمين والأفرقة التابعة لهم، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وخاصة الأمانة العامة، وموظفي شعبة شؤون مجلس الأمن، والمترجمين الشفويين، وبطبيعة الحال،المجتمع المدني، الذي قدّم إلينا وجهات نظره في الميدان.

وعلى الرغم من أنه يجب علينا أن نواصل المضي قدما لمعالجة مسألة فعالية المجلس وشفافية عمله واتساقه، أرى أننا قد أسهمنا في تحقيق ذلك باتخاذ العديد من التدابير، مثل اعتماد مدونة قواعد السلوك، والإعلان بشأن الامتناع عن استخدام حق النقض، ومؤخرا مشروع الرسالة المشتركة المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الرامية إلى المضي قدما في عملية تعيين الأمين العام المقبل. ونأمل أن تستمر شفافية المجلس وتبدو واضحة في عقد الجلسات الختامية الرسمية في قاعة المجلس لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة على قدم المساواة وتسجيل بياناتها التي يمكن أن تصاحب الإحاطات الإعلامية غير الرسمية المقدمة من قبل الرئاسة، على أن يتم تحديثها بطريقة تفاعلية خلال فترة ولايته.

ونحن على ثقة من أن المجلس سيواصل إيلاء فائق الاهتمام لحماية المدنيين وأشد فئات السكان ضعفا، فضلا عن إيلاء الاهتمام الخاص للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بهدف مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على استخدام الأطفال وتجنيدهم، فضلا عن جهود البلدان المساهمة بقوات. ويأتي كل ذلك في سياق إسهام منظور التنمية الشاملة في صون السلم

والأمن الدوليين. وتقتضي الحالات الحرجة المدرجة في جدول أعمال المجلس بذل جهود إضافية للتمكن من الاستجابة للاحتياجات التي تم توجيه انتباهه إليها في الوقت المناسب، والتصدي للاعتداءات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وضمان قدرته على مكافحة الإفلات من العقاب، وعدم التهاون في الحالات التي نتولى المسؤولية عنها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل شيلي على قيادته للمجلس خلال العامين الماضيين في طائفة من المسائل.

وأدلي الآن ببيان، بصفتي ممثلة الولايات المتحدة، فيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أشكر مرة أخرى السفير رومان أويارسون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية والتزامه الشخصي الفائق بهذه المجموعة من المسائل، فضلا عن قيادته في فترة تشهد فيها لجنة القرار ١٥٤٠ مناشدة بالقيام بالمزيد من العمل، وأن تتضافر جهودنا معا لكفالة تقديم الدعم اللازم للجنة فيما يتعلق بالإنفاذ والتنفيذ.

وهناك مجالات تتسم بالإلحاح والأهمية المباشرة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين، مثل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وقد بينت الهجمات الإرهابية التي شنت مؤخرا في مختلف أنحاء العالم عزم الجماعات المتطرفة العنيفة على إلحاق الأذى وتسبيب المعاناة الجماعية. وتؤكد تلك الهجمات مدى ضرورة إبقاء المجتمع الدولي على أسلحة الدمار الشامل بعيدا عن متناول تلك الجماعات.

وأحرزنا تقدما هاما منذ اعتماد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عام ٢٠٠٤. وأبلغ نحو ١٧٤ بلدا من بينها نسبة ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء، عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ القرار. ولكنني أتفق إلى حد كبير مع أعضاء المجلس الآخرين ومع السفير نفسه، على أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهد، نظرا للمخاطر البشرية والنوايا الشريرة الواضحة للعديد من الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويتمتع القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بولاية عالمية مدعومة بالالتزامات بموجب الفصل السابع، عملا بميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تواصل اللجنة التعويل على مثل هذه التدابير لكي تتمكن من تحقيق أهدافها. وبدلا من ذلك، انخرطت اللجنة في حوار مع الدول الأعضاء وعملت بشكل متزايد على بناء الدعم اللازم لتهيئة مناخ دولي موات لعدم الانتشار من خلال التعاون.

وفي مجلس الأمن حيث لا يزال الخلاف السياسي يقف عقبة في طريق التوصل إلى توافق في الآراء، فقد بيّنت لجنة القرار ١٥٤٠ ما يمكن تحقيقه حين نضع جانبا هذه الخلافات. وتتسم اللجنة بوحدة الصف بوجه عام في المسائل الرئيسية، وما تزال تعمل بروح الفريق للاضطلاع بولايتها. وتمكنت لجنة القرار ١٥٤٠ – تحت قيادة إسبانيا في العام الماضي – من اتخاذ خطوات كبيرة نحو تعزيز التنفيذ التام للقرار. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، أكملت اللجنة تقييما لأداء جميع الدول الأعضاء في تنفيذ القرار. وقد كان ذلك جهدا شاقا وعلى قدر من التقنية الرفيعة. وتمكّن عمليات الرصد والمساءلة المجتمع الدولي من قياس التقدم المحرز في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، علاوة على تحديد مجالات النقص والقصور، وهي المجالات التي يجب علينا إيلاؤها قدرا أكبر من الاهتمام.

وعلاوة على ذلك، أحرزت اللجنة تقدما هاما في زيادة شفافية عملها. وستنشر في وقت قريب على شبكة الإنترنت البيانات عن تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، وبذلك توفر إحدى أفضل قواعد البيانات الدولية المتاحة للجمهور عن المسألة. وهذا أمر لا غنى عنه أيضا للمساءلة وإجراء التحسينات المطلوبة. وتستخدم اللجنة بشكل متزايد وسائط التواصل الاجتماعي وإعلانات الخدمة

العامة، بغرض كفالة تحسين استنارة الجمهور، فضلا عن ضمان إمكانية تقديم المساعدة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل البرلمانيين والشركاء من المجتمع المدني، إلى اللجنة في تحقيق أهدافها. وبفضل توجيه إسبانيا، تمكنت لجنة القرار ١٥٤٠ من وضع خطة لإنهاء استعراض شامل ثان لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن الشروع في تنفيذ هذه الخطة. ونتطلع إلى المشاركة القوية من جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى جانب المجتمع المدني وقطاع الصناعة في عملية الاستعراض هذه.

وتشجع الولايات المتحدة على أن يتمخض الاستعراض عن وضع توصيات بشأن المجالات التالية، من بين أمور أخرى: سد الثغرات المتبقية في التنفيذ في مجالات الأمن البيولوجي والأمن الكيميائي وضوابط التصدير والتمويل الانتشار،وجعل الإبلاغ الوطني والرصد من قبل اللجنة أقوى وأكثر انتظاما،فضلا عن تحسين عملية تقديم المساعدة بغية تمكين المزيد من الدول من تنفيذ القرار. وقد استمعت إلى شكوى الكثير من الدول من عدم تمكنها من الحصول على المساعدة اللازمة لعلاج مشكلة الإبلاغ التي تواجهها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا إنشاء آليات أفضل للمشاركة الفعالة من جانب اللجنة والدول الأعضاء جنبا إلى جنب مع البرلمانيين والأكاديميين وخبراء الصناعة وأعضاء المجتمع المدني في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وجعل اللجنة أكثر فعالية وكفاءة في الوفاء بولايتها، ولا سيما عن طريق تحديد المهام ذات الأولوية بالنسبة للجنة لتمكينها من إنجاز ولايتها الحالية بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية بشأن عدم الانتشار أمام المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7469) ما تزال الولايات المتحدة تواصل تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة النووية عبر التصديق على أربعة صكوك دولية هامة بشأن عدم الانتشار وهي: اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والبروتوكولين الملحقين باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية. وكما أشير إليه سابقا، ستعقد الولايات المتحدة أيضا مؤتمر قمة الأمن النووي الدولي الرابع ابتداء من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ بغية تعزيز التدابير المتعلقة بتأمين المواد والمرافق النووية. وعن طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار، فإن بوسع جميع الحكومات أن تفعل الكثير لإجل الحد من تعرُّض المجتمع الدولي بأسره لذلك الخطر.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل عن كثب مع زملائنا وحلفائنا وشركائنا، فضلا عن جميع الأعضاء في اللجنة ومجلس الأمن بغرض زيادة وتوسيع نطاق الدعم المقدم لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

قبل رفع الجلسة، ونظرا لأن هذه آخر جلسة مقرر عقدها لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر – بالرغم من أننا نأمل في عقد جلسة أخرى قريبا بشأن ليبيا – أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الولايات المتحدة إلى أعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وجميع موظفيهم، فضلا عن تقديرنا لأمانة المجلس على كل دعمهم لنا.

ولست متأكدة إن كان هذا الشهر ما توقّعه الجميع، ولكنه كان الشهر الذي ألقاه الحظ في أيدينا، ولقد أنجزنا الكثير من الأعمال. لا بدّ أن الأمانة العامة والمترجمين الفوريين وغيرهم قد أُرهقوا حقاً، ولذلك نود أن نشكرهم. وقد رأيت المترجمين الشفويين إلى العربية يحركون أيديهم للترويح عن أنفسهم في وقت سابق، الأمر الذي يوحي بأن الوضع في الأعلى أسوأ مما ظننت. وفي عام ٢٠١٦، يجب علينا معالجة الظروف السائدة في مقصورات الترجمة الشفوية. ونشكرهم جميعاً. وبوصفي أحد المتكلمين بسرعة هنا، حيث أحاول حشر الكثير من

الكلام، أشعر بتعاطف كبير مع المترجمين الشفويين. وأشعر بأني أرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في كل مرة ألقي فيها بخطاب، لذا نتقدم بالشكر للمترجمين الشفويين، الذين أدوا عملاً هائلاً هذا الشهر وعلى مدار السنة.

وبالنيابة عن الجميع هنا، أتمنى التوفيق لأوروغواي. فليس من السهل الدخول إلى المجلس وتولي الرئاسة على الفور، ولكن لدينا كل الثقة في فريق أوروغواي وفي كل الدعم الذي نعتزم جميعاً تقديمه لهم عند توليهم رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات إلى أعضاء المجلس المغادرين. كثيراً ما أقول لفريقي إن عيش الحياة على المأمول في مجلس الأمن يمكن أن يسبب شديد الإحباط. ويمكن للمرء أن يشعر بملل شديد وبأننا لا نحرز تقدماً كافياً. ونتذكر ذلك كل يوم من الخسائر البشرية التي تقع عندما نعجز عن التوصل إلى توافق في الآراء، أو عندما نصل إلى توافق في الآراء ولكن لا تنفّذ قراراتنا. ولكن في بعض الأحيان من الأفضل أن يعيش المرء الحياة متطلعاً إلى الماضي وأن ينظر إلى الوراء إلى ما تحقق على مدى فترة زمنية أطول. وأعتقد أننا جميعاً يمكن أن نستفيد من القيام بذلك في كثير من الأحيان. وأود أن أخص كل عضو من أعضاء المجلس المغادرين على حدة.

ركزت تشاد على مسائل حفظ السلام. وهي بلد تعرف جيداً ما تتكلم عنه، لأنها وضعت قواتها في طريق الخطر في بعثات صعبة للغاية، ولا سيما في مالي، حيث قُتل ١٨ من حفظة السلام التشاديين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقادت تشاد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، وقد وردنا للتو مثال آخر على التزامها، والذي سنعمل عليه حتى نهاية الشهر. ولم ننفض يدنا بعد من شهر كانون الأول/ديسمبر. كما شددت تشاد أيضاً – وهي في رأيي تدفع فعلاً بهذا الاتجاه – على العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال المناقشة المفتوحة التي نظمتها (انظر S/PV.7343). وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الذهاب إلى بوروندي خلال هذا الشهر كما كنا نأمل، إلا أنه يبدو أننا سنذهب في كانون الثاني/يناير، وذلك قبل أن يفوت الأوان. وأعتقد أن تلك الرحلة ستحمل السمة المميزة لتأثير تشاد على المجلس، لأننا نفكّر ملياً بشأن كيفية القيام بذلك بالاقتران مع الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الجارية. وعلى الرغم من أن السيد شريف لن يكون في المجلس السنة المقبلة، فسيظل صوته يرنّ في أذهاننا.

وأود أيضاً أن أشيد بتشاد على الخطوات التي اتخذتها داخليا للقضاء على مشكلة الأطفال الجنود، الأمر الذي أعطاها مكانة قيادية. إنها مسألة صعبة جداً، وقد فعلت تشاد الكثير لكفالة أن لا يضمّ جيشها الأطفال الجنود وأن يفي المجندون بمتطلبات الحد الأدنى للسن. لقد اضطلعت تشاد بهذه المسألة وقادتها هنا في المجلس وفي مجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، وهذا أمر بالغ الأهمية.

وقد جعلت شيلي من العدالة الدولية سمة مميزة لترؤسها المجلس، ولا يمكن لهذا أن يكون أكثر أهمية. وبلغ عملها ذروته في القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥) بشأن المحاكم الدولية الذي اعتمدناه اليوم، ولكنها أيضاً لم تألُ جهداً في لفت الانتباه في كل سياق إلى مسألة حماية المدنيين. وفي اجتماع صيغة آريا الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، تناولت شيلي مسألة المسؤولية عن الحماية والجهات الفاعلة من غير الدول، الأمر الذي لم يحظ بما يكفي من الاهتمام. وكانت المناقشة المفتوحة التي نظمتها خلال رئاستها بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7374) تتعلّق بموضوع هام، ولكن كان صوت شيلي في كل مناقشة أجريناها على هذا النحو، يذكر الناس بمصير المدنيين. وفيما يتعلّق بهايتي، وعلى الرغم من أن العمل لم يُنجز بعد والانتخابات سارت قدما، إلا أن صوت شيلي كان أيضاً

من أهم الأصوات هنا، مساعداً على القيادة وترتيب الرحلة التي قمنا بها إلى هايتي بصفتنا المجلس منذ ١٣ شهراً. ولا أعلم ما إذا كان لنا أن نتنبأ بأن الانتخابات ستسير على النحو الجيد الذي سارت عليه، إلا أني أثني على شيلي لقيادتها هناك وفي ما يتعلّق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وبالإضافة إلى ذلك، سأتشرّف دائماً بأني ترأست مع شيلي أول جلسة للمجلس على الإطلاق بشأن مسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وأنا ممتنة لشيلي امتناناً عظيماً لقيادتها في هذا الشأن. لقد كانت إحاطة إعلامية مروعة عمّا يفعله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بهؤلاء الأشخاص، ولن ينساها أحد من مجتمع الأمم المتحدة، كما أعتقد.

وإن حضور الأردن في المجلس، الذي يذكرنا دائماً بالخسائر البشرية التي يوقعها النزاع السوري وبحقيقة أن الأردن تحمل هذا العبء الهائل إلى جانب إلى تركيا والعراق ولبنان، أمر مهم للغاية. وحقيقة أن الأردن كان أيضاً من القائمين على صياغة القرار الإنساني السوري كانت من الأسباب الرئيسية التي مكنتنا من الحصول على معابر حدودية دولية بالطريقة التي حققناها. وبما أننا جددنا الاتفاقات بشأن تلك المعابر الحدودية، فإننا نشيد بالأردن إلى حد كبير على قيادته. وأود أيضاً أن أشكر الأردن على قيادته في المسألة الرئيسية المتمثلة في التطرف العنيف، وعلى الطريقة التي وجه بها انتباه المجلس وأسرة الأمم المتحدة إلى مسألة الشباب والتطرف – مشيراً إلى أنه إن لم نفهم ذلك على النحو الصحيح فلن نلاقي نجاحاً في أي من الخطوات الأخرى التي نتخذها. وأرى أننا قد بدأنا للتو في التفكير بشأن ما يعنيه حقا أن نوجه جهودنا إلى السكان.

ولم يدُر في خلدي، عندما انضمت السفيرة مورموكايته إلى المجلس، بأن الجزء الذي تعيش فيه من العالم سيحتلّ دائرة الأضواء. ومن المؤسف أنْ حدث ذلك وأنّ الأحداث التي وقعت في تلك المنطقة اتخذت منحىً مظلماً وفتاكاً، رغم أن ذلك، لحسن الحظ، ليس في ليتوانيا. ومع ذلك، يمكنني القول إن شجاعتها وصوتها سيبقيان في ذاكرة شعب أوكرانيا، وأنا متأكدة من ذلك، بالإضافة إلى كل مشاهدي قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. إن أداءها وصدقها كانتا سمتين مميزتين لقيادتها هنا. وأود أيضاً أن أشكرها على تحطيم القيود، فيما يتعلق بجلسات المجلس، بعقد أول اجتماع على الإطلاق لوزراء الداخلية للنظر في رقابة الحدود وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر S/PV.7453). وأعتقد أننا سوف نرى المزيد من هذا يحدث في الأمم المتحدة، وستكون ليتوانيا دائماً هي التي شقت الطريق.

وبالإضافة إلى ذلك، أعطت السفيرة مورموكايته الكثير من الاهتمام لحماية الصحفيين. وكان عملها هائلاً في تنظيم الجلسة بشأن الأسلحة الصغيرة (انظر S/PV.7442)، التي ترأستها، إلى جانب دعم العديد من أعضاء المجلس هنا، كما عملت بنشاط فائق بشأن مسألة الجزاءات كونها تتصل ببعض الأزمات الخطيرة في أفريقيا. وأعرف أنها ستعمل بلا توقف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر محاولة ضمان المزيد من التقدم.

وأخيراً – وأعرب عن امتناني للجميع لمسايرتهم لي، ولكن الأشخاص الذين سيغادرون المجلس مذهلون – أنتقل إلى نيجيريا. إن السفيرة أوغوو هي صوت العقل – وهي كما ذكرت للتو، الشخص الوحيد الذي يقتبس أقوال شكسبير من الذاكرة، ولم أسمعها قط تكرر مرتين اقتباساً لشكسبير، مما يشير إلى أنها تحفظ أعماله كاملة، وإنني أهنئها على ذلك. وقد كان العام الماضي أثناء وجود نيجيريا في المجلس فترة بالغة الصعوبة بالنسبة للبلد، مع تقدم جماعة بوكو حرام، وبطبيعة الحال، الحاجة الملحة إلى حشد الدعم الدولي لجهود نيجيريا الرامية إلى مكافحة جماعة بوكو حرام في كل المجالات، وليس عسكرياً وحسب. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت نيجيريا للعالم شيئاً مهماً جداً من خلال الانتقال السلمي للسلطة فيها من الرئيس جوناثان إلى الرئيس بخاري. وربما يكون هذا المثال

الذي يحتذى أكثر أهمية من أي قرار نتخذه، فهو يظهر زعيماً يسلّم السلطة بصورة ديمقراطية ووفقاً للحدود الزمنية. وهذا بطبيعته تحقيق للاستقرار. وفي أثناء وجودها في المجلس، وجهت نيجيريا الانتباه إلى إصلاح قطاع الأمن وإلى الكرامة.

وأظهرت نيجيريا قيادتها بشأن الإيبولا، في داخل البلد – من خلال القيام بدور القدوة في القضاء على الوباء عندما تسلل لوقت قصير إليها، مبينة للعالم الكيفية التي يمكن بها القيام بذلك ومانحة الثقة للناس في الكيفية التي يمكن بها هزيمة هذا الوباء – وأيضاً باستخدام دورها القيادي في المجلس لحشد مجتمع الأمم المتحدة حول هذه المسألة.

وقد أردتُ فقط أن أشكر أعضاء المجلس أولئك. فتلك مجرّد بضعة من منجزاتهم. وإني على ثقة بأن لديهم صيغاً مختلفة للتاريخ السردي لكل منهم، ولكن هذه وجهة نظر مراقب واحد فقط حظي بشرف الاستماع إليهم. لقد أصبحت سفيرة لدى الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٣، وعندما دخل الخمسة الذين يغادروننا الآن إلى المجلس، كنت قد بدأت أخيرا أتلمّس طريقي هنا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأشعر بأنني قد ترعرعت في المجلس معهم، وما كنت لأتعلّم أكثر أو أحلم بأن يكون لدي خمسة زملاء أفضل منهم على مدى السنتين الماضيتين. إنهم يهتمون اهتماماً كبيراً، وهذا بادٍ في كل ما يقومون به. وأشكرهم، وأتمنى لهم التوفيق كما أتمناه للأعضاء الجدد، الذين آمل في أن يجمعوا هذا الكم من الإنجازات الذي راكمه هؤلاء القادة والمسؤولين الحكوميين في الوقت الذي قضوه في مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.